1-التعريف بالمؤلف: "ابن منظور" هو "**أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي بن أحمد الأنصاري**" (630هـ/1232م، 711هـ/1311) ولد في القاهرة وقيل في طرابلس، يتصل نسبه بـ "**رويفع بن ثابت الأنصاري**" من صحابة الرسول عليه الصلاة والسلام، عمل في ديوان الإنشاء طوال حياته، وتولى قضاء طرابلس، ثم عاد إلى مصر وبها مات، و كان محدّثا، فأخذ عنه كثيرون، وكان عارفا بالنحو واللغة والتاريخ والكتابة، فاضلا في الأدب، مليح الإنشاء. اهتم طوال حياته باختصار الكتب المطولة التي صنفت قبله، فاختصر كتاب (**الأغاني**) وأطلق عليه (**مختار الأغاني**)، وكتاب (**تاريخ بغداد**) لـ"**لخطيب البغدادي**"، أيضا (**تاريخ دمشق**) لـ "**ابن عساكر**"، وغيرها من المؤلفات."[1] غير أنه اتخذ طريقا معاكسا في تأليف معجمه (**لسان العرب**) فلم يحاول اختصار كتب اللغة التي سبقته، بل جعله أضخم وأوسع منها كلها جامعا فيه أفضل ما فيها.

2-الدّافع إلى تأليفه: قصد حفظ أصول اللغة العربية لقداستها، ولأن العالم بغوامضها يعلم ما تُوافق فيه النيّة اللسان، وما يخالف فيه اللسان النية، وذلك لما شاع وقتها من اختلاف الألسنة والألوان، فصار النطق بالعربية من المعايب معدودا، وتنافس الناس في تصانيف الترجمانات في اللغة الأعجمية، وتفاصحوا في غير العربية.[2]

أراد أن يوفر فيه حسن الجمع والوضع معا، يقول: «وإني لم أزل مشغوفا بمطالعات كتب اللغة والاطلاع على تصانيفها وعلل تصاريفها، ورأيت علماءها بين رجلين: أما من أحسن جمعه فإنه لم يحسن وضعه، وأما من أجاد وضعه فإنه لم يجد جمعه، فلم يفد حسن الجمع مع إساءة الوضع، ولا نفعت إجادة الوضع مع رداءة الجمع»[3]، أي بين الاستقصاء في المادة وسلامة العرض، وقد ضرب مثلا بـ (**تهذيب اللغة**) لـ "**لأزهري**"، و(**المحكم**) لـ "**ابن سيده**" توفرت فيها الدقة والإتقان، ولكن عابها سوء الترتيب واختلاط التبويب، ومن جهة أخرى ضرب مثلا بـ (**صحاح الجوهري**) على حسن الترتيب والنظام، وإن كان من حيث المادة مختصرا، فضلا عما فيه من الخطأ والتصحيف.

3-مصادره: جعل من المعاجم السابقة مصدرا لمعجمه إضافة إلى (**حواشي ابن بري على الصحاح**)، و (**النهاية لأبي السعادات بن الأثير**)، وقد جمع منها أفضل ما فيها من حيث المادة والترتيب، وكأنه قام بعملية توفيقية بينها، إذ يقول: «فجمعت منها في هذا الكتاب ما تفرق... فانتظم شمل تلك الأصول كلها في هذا المجموع. وأنا مع ذلك لا أدّعي فيه دعوى فأقول: شافهت أو سمعت، أو فعلت أو صنعت، أو شددت أو رحلت، أو نقلت عن العرب العرباء أو حملت، فكل هذه الدعاوى لم يترك فيها الأزهري وابن سيده لقائل مقالا، فإنهما عيّنا في كتابيهما عمّن

---

[1]-ينظر: أبو الفضل جمال الدين بن منظور: لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير وآخرون، مقدمة المحققين، دار المعارف، مصر، ط/1، 1981، ص:7.

[2]- ينظر: المصدر نفسه، مقدمة المعجم، ص: 13.

[3]-ينظر: المصدر نفسه، مقدمة المعجم، ص: 11.

رويا، وبرهنا عمّا حويا، ...، ولعمري لقد جمعا فأوعيا، وأتيا بالمقاصد فوفيا»[4] من خلال قوله يظهر اعترافه بفضلهما وأمانتهما في النقل. ومن ثم فإنه يعفي نفسه من كل مسؤولية علمية سوى صحة النقل عن المصادر، وهذا هو سر ضخامة المعجم الذي طال حتى صار في ستة مجلدات وخمسة وخمسين جزء، حيث شاء صاحبه أن يستوعب فيه ما اتّفقت فيه تلك المصادر الخمسة وما تفرد به كل منها، وهكذا لم يكن مبتكرا أو مضيفا في معجمه لشيء، سوى أنّه جعل منه خزانة للغة، يقول: «فمن وقف فيه على صواب أو زلل، أو صحة أو خلل، فَعَهَدْتُه على المصنف الأول، وحمده وذمه لأصله الذي عليه المعَوَّلُ، لأنني نقلت من كل أصل مضمونه، ولم أبدل منه شيئا، فيُقال فإنّما إثمه على الذين يبدّلونه، بل أدّيت الأمانة في نقل الأصول بالفص، وما تصرفت فيه بكلام غير ما فيها من النّص».[5]

4-محتواه:

1-افتتح المعجم في طبعته الثانية عن دار المعارف المصرية **بتمهيد** دار النشر الذي استغرق صفحتين من 5 إلى 6، تمت فيه الإشارة إلى ضرورة إحياء التراث العربي وهو مسؤولية كل الدول العربية ماديا ومعنويا، مع التعريف بمجهودات هذه الدار الجبارة في تحقيق مجموعة (ذخائر العرب)، وغيرها مكتسبة سمعة طيبة مما أذاع صيتها، ثم الانتقال إلى الإشادة بأهمية اللغة العربية، وضرورة العمل على تقويم اللسان العربي، كما تناول وصفا لهذه الطبعة الجديدة.

2-تليه **مقدمة المحققين**، تناولت التعريف بالمؤلف وبالمعجم، مع الإشارة إلى طبعاته المتعددة، وما تميزت به هذه الطبعة عن غيرها، وقد شملت ثلاث صفحات من الصفحة 07 إلى الصفحة 09، ولكل منها نهرين.

3-جعل المؤلف لمعجمه **مقدمة** تألفت في الطبعة المدروسة من ثلاث صفحات من الصفحة 11 إلى الصفحة 13 لكل منها نهرين، وقد احتوت كل المقاييس الأكاديمية التي يحتاجها كل منتج علمي.

4-ثم عقد **بابا لتفسير الحروف المقطعة**، جمع فيه تفسير الحروف المقطعة الواردة في أوائل سور القرآن الكريم، تألف من ثلاث صفحات من الصفحة 14 إلى الصفحة 16، ولكل منها نهرين. وقد جمع معلوماته من أقوال علماء اللغة والنّحو، كما اختلف عن (**الجوهري في صحاحه**)، بجعل هذا الباب واردا في صدر المعجم لا نهايته، وذلك لفائدتين هما التبرك بتفسير كلام الله عز وجل الخاص به، ولأن تموقعه أول الكتاب يكون أقرب إلى كلّ مطالع من آخره، لأن العادة أن يطالع أول الكتاب ليكشف منه ترتيبه وغرض مصنّفه.[6]

5-بعدها عقد **بابا آخر حول ألقاب الحروف وطبائعها وخواصها**، امتدت على أربع صفحات من الصفحة 17 إلى الصفحة 20 ولكل منها نهرين، وقد قسمه إلى قسمين الأول تعلق بألقاب الحروف وقد استغل المعاجم السابقة

---

[4]- ابن منظور: لسان العرب، مقدمة المعجم، ص:12.

[5]- المصدر نفسه، مقدمة المعجم، ص:12.

[6]- المصدر نفسه، مقدمة المعجم، ص:13.

مع أقوال علماء اللغة والنّحو، أما الجزء الثاني فخصصه لخواص الحروف مركزا على الدّلالات والاستخدامات السحرية لها، فكان اعتماده على **"أبي الحسن علي الحرالي"** و **"أبي العبّاس أحمد البوني"** و **"البعلبكي"**، وغيرهم ممن صنفوا الكتب في السحر.

6- وفي الأخير خصص **بابا لـ "الهمزة"** بحديث طويل، شمل ست صفحات من الصفحة 21 إلى الصفحة 26، لكل منها نهرين، ناقلا عن **"الأزهري"، و"أبي العبّاس بن يحي"، "الزجاج"، "سيبويه" و"الخليل بن أحمد الفراهيدي"، و"أبي زيد الأنصاري"**.

7-قسم مادته من الألفاظ إلى **ستة مجلدات** كالآتي:

1-احتوى على تسعة أجزاء (من 01 إلى 09) شاملا حروف (أ، ب، ت، ث، ج)، من الصفحة 01 إلى الصفحة 740.

2-احتوى على ثمانية أجزاء (من 10 إلى 17) شاملا حروف (ح، خ، د)، من الصفحة 741 إلى الصفحة 1470.

3-احتوى على سبعة أجزاء (من 18 إلى 24) شاملا حروف (ذ، ر، ز، س)، من الصفحة 1471 إلى الصفحة 2174.

4-احتوى على اثني عشرة جزء (من 25 إلى 36) شاملا حروف (ش، ص، ض، ط، ظ، ع)، من 2175 إلى 3202.

5-احتوى على عشرة أجزاء (من 37 إلى 46) شاملا حروف (غ، ف، ق، ك، ل)، من الصفحة 3203 إلى الصفحة 4218.

6-احتوى على تسعة أجزاء (من 47 إلى 55) شاملا حروف (م، ن، هـ، و، ي)، من الصفحة 4219 إلى الصفحة 5004.

5-منهجه في ترتيب مادته: رتبها مثل الجوهري في صحاحه*،

- اختار ترتيب مادة معجمه على نفس النظام الذي سار عليه "الجوهري"، أي على نظام الباب والفصل، باتباع حروف الهجاء وفق أواخر الأصول لا أوائلها **مثال** كلمة **(حمد)** تنتمي إلى باب **"الدال"**، ثم قسم كل باب إلى فصول وفقا لأوائل الأصول فالكلمة السابقة تنتمي إلى فصل **"الحاء"**.

*المصدر في طبعته المدروسة أخذت ترتيب معجم أساس اللاغة على ترتيب الحروف الألفبائية كونها الأسهل.

-وإنما يكمن الاختلاف بينهما في طبيعة المادة التي كانت متوفرة عند "ابن منظور"، ومن ثم فإننا نراه في بعض الأحيان يعقد فصلا تمهيديا، قد يطول أو يقصر، يتحدث فيه عن الحرف الذي يعقد له الباب،

وقد بلغ عدد المواد اللغوية التي ضمها ثمانين ألف مادة، أي ضعف ما في معجم (**الصحاح للجوهري**)، وأكثر بعشرين ألف من معجم (**القاموس المحيط" للفيروز آبادي**)، وإن تفوق مواد "لسان العرب" يرجع إلى أنّه جمع من مصادره الخمسة ما انفرد به كل منها من مواد. فهو يعدّ موسوعة فيما اشتمل عليه من مادة لغوية وأدبية، بما تضمنه من شواهد من الشعر والحديث النبوي الشريف، وبما قدّم من شرح مسهب للمادة يعكس كثيرا من مظاهر حياة اللغة العربية والمجتمع العربي، على نحو يجعله مفيدا لا في المجال المعجمي المحدود فحسب، بل في مجالات علمية كثيرة ومتنوعة.

6-طبعاته: برزت محاولات لتيسير الإفادة منه بإضفاء الطابع العصري على نظامه في عرض المادة "على النمط المألوف لتزداد به الفائدة ويعم به النفع."[7] وقد اعتمدت هذه الطبعة ترتيب **الزمخشري** في معجمه **أساس البلاغة** متخذا منهج **الترتيب الألفبائي** بداية من "**الهمزة**" وصولا إلى "**الياء**" وكل باب يحتوي على الألفاظ التي أولها الحرف المعقود له الباب، فباب "**الهمزة**" يحوي كل الكلمات التي أول أصولها "**همزة**"، وكذلك "**الباء**" حتى "**الياء**"، ويستمر الترتيب حسب الحرف الثاني من الأصول فباب "**الهمزة**" يحوي الفصول التالية (**الهمزة مع الباء، ثم مع التاء، ....، ثم مع الياء**)، وهكذا فإذا كانت الكلمة ثلاثية نزيد الثالث فالرابع في الرباعية والخامس في الخماسية.

- الهمزة في الثنائي: أأ، أب، أت، أث

-الهمزة في الثلاثي: أأب، أأت، أأث .... ثم أب ب، أب ت، أب ج .....، أي أ، أي ب، أ ي ت....

وقد أخرجت هذه الطبعة بتنظيم كل مادة تنظيما طباعيا يُراعى فيه اختلاف المعنى بواسطة أدوات الترقيم المناسبة، وبداية كل معنى جديد فيها بسطر جديد، جاعلة الصفحة ثلاثة أنهر بحرف صغير مقبول لتحتوي الصفحة على قدر كبير من المواد ليخرج المعجم في ثلثي حجمه الأصلي.[8] كما تم شكله شكلا كاملا، مما يعين على تقويم اللسان.[9]

---

[7]-ابن منظور: لسان العرب، مقدمة المحققين، ص:8.

[8]-المصدر نفسه، مقدمة المحققين، ص:09.

[9]- المصدر نفسه، مقدمة المحققين، ص:09.